



في طيّ النسيان: العنف الجنسي والاستهداف العِرقي في جبال النوبة / جنوب كردفان

إخلاء مسؤولية

أُعدّ هذا التقرير بواسطة (مشروع عدالة)، وهو تجمّع شبابي من جبال النوبة/جنوب كردفان كرّس نفسه للدفاع عن حقوق الإنسان من خلال توثيق الانتهاكات والسعي لتحقيق مبدأ المساواة والعدالة للناجين. وتستند النتائج والشهادات والتحليلات الواردة في هذا التقرير إلى روايات مباشرة وتحقيقات من مصادر مفتوحة وجهود تعاونية لمتطوعات ومتطوعين محليين ومدافعين عن حقوق الإنسان يعملون في ظروف صعبة وخطيرة في كثير من الأحيان.

لقد بذلنا كل جهد ممكن لضمان دقة المعلومات الواردة في هذا التقرير ومصادقيتها ونزاهتها ولكن مع ذلك فإن الطبيعة المتقلبة للنزاع والقيود المفروضة على الوصول إلى المناطق المتضررة تعني أنّ بعض الحوادث قد لا تكون موثقة بالكامل أو لم يتم التحقق منها. ويعكس محتوى هذا التقرير المعرفة والظروف المتاحة وقت كتابته.

نتقدم بخالص امتناننا لشبكة صيحة لدعمها الكبير في إصدار هذا التقرير ولدورها الحيوي في مساعدة الناجين من العنف والنزوح.

لقد أُعدّ هذا التقرير لأغراض إعلامية ودعوية فقط، والآراء الواردة فيه هي آراء مشروع عدالة ولا تعكس بالضرورة المواقف الرسمية للمنظمات الداعمة.

جدول المحتويات

٢	إخلاء مسؤولية
٤	الفضائع المنسية: العنف الجنسي والاستهداف العرقي في جبال النوبة/جنوب كردفان
٤	النتائج الرئيسية
٤	مقدمة
٥	خلفية تاريخية
٨	جبال النوبة/جنوب كردفان في السياق: الحرب الحالية في السودان
٩	الموثق من أنماط وحالات العنف ضد النساء والفتيات وغيرهن من المدنيين
٩	العنف الجنسي
٩	الاختطاف
١٠	الاعتداءات على الطرقات والهجمات على الأطفال والاختطاف
١١	الاستهداف العرقي للمدنيين
١١	تقليص الحيز المدني
١٤	التوصيات
١٥	الخاتمة

الفضائع المنسية: العنف الجنسي والاستهداف العرقي في جبال النوبة/ جنوب كردفان

النتائج الرئيسية

- تسبّب النزاع في نزوح آلاف الأشخاص في جبال النوبة/جنوب كردفان، وتعطيل الأنشطة الزراعية، وحدث مجاعة.
- انهارت نُظم التعليم والرعاية الصحية وانتشرت الأمراض بسبب نقص الإمدادات الطبية.
- وثّقت المنظمات الدولية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان شملت العنف الجنسي والنزوح القسري والاستهداف العرقي.
- استُخدمَ الاغتصاب بشكل منهجي كسلاح لترويع المدنيين.
- أدّت القيود الحكومية على وصول المساعدات الإنسانية إلى تفاقم المعاناة إذ يواجه العاملون في مجال الإغاثة الاعتقالات والعنف.
- مع اندلاع الحرب في أبريل ٢٠٢٣، تفاقمّت الأزمة الإنسانية في جنوب كردفان مع استمرار الهجمات على المدنيين—لا سيّما على يد قوات الدعم السريع، ممّا أعاق الأنشطة الزراعية التي تقوم بها النساء بشكل كبير. وقد وُثِّقت حالات واسعة النطاق لعمليات اغتصاب وقتل واختطاف.
- يُشَدّد هذا التقرير على الحاجة الملّحة والفورية لاتخاذ تدابير لحماية المدنيين، وتحقيق العدالة للضحايا والناجين، ووضع حد لثقافة الإفلات من العقاب.

مقدمة

يوثق هذا التقرير -الذي أعدّه مشروع عدالة- العنف الجنسي المنهجي المرتبط بالنزاع، والاستهداف العرقي للمدنيين في منطقة جبال النوبة/جنوب كردفان في السودان بين أبريل ٢٠٢٣ ويناير ٢٠٢٥. ويهدف هذا التقرير إلى فضح الفضائع التي تفاقمّت بسبب الحرب الأوسع نطاقاً في السودان، مع التركيز على الاستخدام المُتعمّد للاغتصاب والاختطاف والتجريب كأسلحة ضد شعب النوبة، ولا سيّما النساء والفتيات والمجتمعات الزراعية. ويشمل نطاق التقرير تصاعد العنف بعد اندلاع النزاع في أبريل ٢٠٢٣، بما في ذلك الحصار الإنساني، ومذابح القرى، وانهيار الحماية الواجبة للمدنيين.

وللتغلّب على التعتيم الإعلامي وقيود الوصول، تجمع المنهجية المُتبعة بين شهادات الناجين، وروايات شهود العيان، ورؤى المتخصصين في الصحة النفسية، والتحقّق الدقيق من خلال معلومات المصادر المفتوحة. ويعمل هذا النهج متعدد الأوجه على مقابلة الروايات المباشرة بالأدلة المُستَمَدّة من وسائل التواصل الاجتماعي وبيانات الأقمار الصناعية والسجلات العامة لإثبات أنماط جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. ويسعى التقرير -من خلال التركيز على أصوات الناجين وتأطير الصدمات في سياقها- إلى كسر جدار الصمت القائم حول هذه الفضائع المنسية، والمطالبة بمحاسبة الجناة، والحثّ على تدخّل دولي فوري لحماية المدنيين وضمان العدالة واستعادة الوصول الإنساني.

خلفية تاريخية

تقع مناطق جبال النوبة/جنوب كردفان في الجزء الجنوبي من ولاية كردفان، وتحدها ولايات شمال كردفان، والنيل الأبيض، وغرب كردفان، ودولة جنوب السودان. وتُعدُّ المنطقة من أكثر مناطق السودان تنوعًا ثقافيًا وديمقراطيًا. وكادقلي هي العاصمة الإدارية للمنطقة، أمَّا الدلنج فهي من أبرز مدنها، إلى جانب مدن تلودي وأبو جبيهة والعباسية، وكلها مدن حيوية في التركيبة الاجتماعية والسياسية في المنطقة.



صورة: خريطة توضح منطقة جبال النوبة/جنوب كردفان

عانت منطقة جنوب كردفان على مدى عقود من الصراعات، تخللتها انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، شملت العنف الجنسي، والتهمير القسري، والاستهداف العرقي. وعلى الرغم من الاهتمام الدولي ببعض مراحل الصراع، فإنَّ الجهود المبدولة لتحقيق السلام كانت محدودة، ممَّا جعل المنطقة غارقة في العنف والتهميش. ومنذ اندلاع الحرب في عام ٢٠٢٣، ازدادت الأزمة الإنسانية سوءًا وصاحب ذلك إخفاق المجتمع الدولي في تقديم استجابة فعَّالة لحماية المدنيين من استمرار هذه المعاناة.

أدَّى استيلاء الحركة الشعبية لتحرير السودان على مناطق متعددة في التسعينيات إلى تأجيج الصراع بين قطاعات من السكان المحليين والحكومة المركزية^١، التي كانت تستخدم ميليشيات القبائل الرعوية المستعربة (المراحيل) والجماعات الجهادية لاستهداف السكان. وتصاعدت هذه الحملات لتتحول إلى تطهير عرقي^٢، شمل العنف الجنسي والاسترقاق وغيرها من الفظائع التي وثَّقتها منظمات دولية، منها الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية.

١ دي وال، أليكس. «تجنب الإبادة الجماعية في جبال النوبة». (مجلس بحوث العلوم الاجتماعية، ٢٠٠٦)، متاح على:

[/https://items.ssrc.org/how-genocides-end/averting-genocide-in-the-nuba-mountains-sudan](https://items.ssrc.org/how-genocides-end/averting-genocide-in-the-nuba-mountains-sudan)

٢ المصدر السابق.

وبحلول عام ١٩٩٣، أدت هذه التوترات في جنوب كردفان/جبال النوبة إلى تهجير جماعي، ممّا أجبر الآلاف على الفرار. ولجأ الكثيرون إلى الكهوف أو المناطق النائية هرباً من القصف الجوي والهجمات البرية، وأصبح آخرون نازحين داخلياً أو عبروا إلى البلدان المجاورة -جنوب السودان وأوغندا وكينيا- حيث لا تزال مخيمات مثل إيدا، وأجوانق ثوك، وكرياندونقو، وكاكوما تأوي الناجين من تلك الفترة حتى اليوم. أمّا أولئك الذين لم يتمكنوا من الفرار فقد أُجبروا على الدخول في ما يُسمّى «معسكرات السلام»^٤، حيث تعرّض المدنيون في هذه المعسكرات إلى التعذيب والاغتصاب والتجويع على أيدي جنود القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع عندما كانوا حلفاء.

لجأ شعب النوبة إلى إيدا، وأجوانق ثوك، وكرياندونقو، وكاكوما، فراراً من النزاع والاضطهاد في منطقة جنوب كردفان.^٥ فتأسّس مخيم إيدا، الواقع بالقرب من الحدود مع جنوب السودان،^٦ في عام ٢٠١١. وقد فرّ أكثر من ٣٠,٠٠٠ لاجئ إلى إيدا خلال السنة الأولى من الحرب الثانية في عام ٢٠١١، وظلّت الظروف المعيشية قاسية بسبب الاكتظاظ ومحدودية الموارد.^٧ وبحلول يناير ٢٠١٣، تضخّم عدد سكان إيدا إلى أكثر من ٧٠,٠٠٠ لاجئ، ولم يتم إحراز تقدّم يُذكر فيما يتعلق بالتحديات الإنسانية والأمنية في المخيم. وبعد اندلاع الحرب في أبريل ٢٠٢٣، فرّ ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ شخص من الخرطوم ومناطق أخرى إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال ومخيم إيدا للاجئين.^٨ أمّا مخيم أجونق ثوك، الذي أنشئ في عام ٢٠١٣، فيوفرّ بنية تحتية أفضل قليلاً ولكنه يعاني من نقص الغذاء وعدم كفاية الرعاية الصحية. كما يأوي مخيماً بامير (كرياندونقو) في أوغندا و(كاكوما) في كينيا لاجئين من النوبة، مع أنّهم يواجهون تحديات مثل محدودية فرص كسب العيش، والنزوح المطوّل، والاعتماد على المساعدات الإنسانية المتناقصة.



صورة: خريطة توضح مخيم إيدا للاجئين الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين من جبال النوبة/جنوب كردفان

٣ المصدر السابق.

٤ المصدر السابق.

٥ «مخيم إيدا للاجئين». (عملية كسر الصمت، ٢٠٢٣)، على الرابط:

<https://operationbrokensilence.org/blog/yida-refugee-camp>

٦ المصدر السابق.

٧ المصدر السابق.

٨ «جبال النوبة». (عملية كسر الصمت، ٢٠٢٣)، على الرابط:

<https://operationbrokensilence.org/blog/the-nuba-mountains>

في عام ٢٠١١، عقب استقلال جنوب السودان، نصت اتفاقية السلام الشامل على إجراء المشورة الشعبية لمنطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق، ومنحهما وضعًا شبيهًا بالحكم الذاتي.^٩ ولكن اندلع القتال مجددًا عقب تنصّل نظام البشير عن هذه الالتزامات. وبين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦، عانت جبال النوبة من عنف القوات المسلحة السودانية ونظام البشير، المتحالف مع الميليشيات العربية التابعة له.^{١٠} وشهدت مدينة كادقلي -على وجه الخصوص- عمليات قتل جماعي للشباب الموالين للحركة الشعبية لتحرير السودان. ونفذت حكومة الولاية -التي كان يرأسها آنذاك أحمد هارون (المتهم بارتكاب جرائم حرب في دارفور)- عمليات تطهير واسعة النطاق للقادة المحليين، ممّا أسفر عن نزوح ٣٥٠,٠٠٠ شخص.^{١١} كما فقدت منطقة جبال النوبة/جنوب كردفان مساحات زراعية شاسعة بسبب الحرب. وأدت الاشتباكات المتكررة والهجمات المدفعية على المناطق المدنية -القرى والأسواق والمزارع- إلى خسائر فادحة على مر السنين. وواجهت الأقليات المسيحية في جبال النوبة وجنوب كردفان اضطهادًا دينيًا،^{١٢} إذ استهدفت بشكل خاص بواسطة نظام البشير وحزب المؤتمر الوطني، الذي رفض التنوع الديني والثقافي. وأيضًا اتُهمت كل من الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان بتجنيد الأطفال.^{١٣}

وفي أعقاب ثورة ديسمبر زار رئيس وزراء الفترة الانتقالية منطقة جبال النوبة والتقى بقائد الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال،^{١٤} إلا أنّ الوضع لم يشهد أي تغيير على المستوى السياسي، أمّا على المستوى الاقتصادي فقد تفاقم سوء الأوضاع المعيشية، وارتفعت حالات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الزواج المُبكر في المناطق الريفية والمناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية، وذلك بسبب انعدام الوصول إلى التعليم، والعسكرة التي سادت الإقليم عقودًا من الزمن، واستمر عنف الميليشيات ضد المدنيين.

وكان رد المجتمع الدولي بشكل عام صامتًا أو غير فعّال في معالجة الأزمات الإنسانية وأزمة حقوق الإنسان في جبال النوبة. ومع أنّ بعض منظمات الإغاثة قد حاولت التدخل، إلا أنّ جهودها كانت غالبًا ما تعرقلها القيود الحكومية والنزاع المستمر. ومع أنّ الفضاء موثقة توثيقًا جيدًا، لا تزال العدالة والمساءلة بعيدتي المنال إذ تواصل الجماعات المسلحة في الهيمنة على المنطقة.

٩ المصدر السابق.

١٠ «السودان: الأزمة والأوضاع في جنوب كردفان». (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٢)، على الرابط:

<https://www.hrw.org/news/2012/04/04/sudan-crisis-conditions-southern-kordofan>.

١١ المصدر السابق.

١٢ «السودان: أحداث عام ٢٠١٧». (هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٨)، على الرابط:

<https://www.hrw.org/world-report/country-chapters/sudan/2018>.

١٣ «السودان يتهم الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بتجنيد ٩٠٠ طفل من جنوب كردفان، ويدعو اليونسيف للتدخل». (سودان تريبيون، ٢٠١٢) متاح على الرابط:

<https://sudantribune.com/article46655>

وانظر أيضًا «السودان متهم بتجنيد ٣٠٠٠ قاصر في جنوب كردفان». (راديو تمازج، ٢٠١٤)، متاح على الرابط:

<https://www.radiotamazuj.org/en/news/article/sudan-accused-of-recruiting-more-than-3000-minors-in-south-kordofan>.

١٤ وير، باتريك. «رئيس الوزراء السوداني يزور معقلًا للمتمردين في كردفان في بعثة للسلام». (رويترز، ٢٠٢٠)، على الرابط:

<https://www.reuters.com/article/world/sudans-pm-visits-rebel-stronghold-in-kordofan-on-peace-mission-idUSKBN1Z8236>

ومع اندلاع الحرب في السودان في أبريل ٢٠٢٣، زادت حالة عدم الاستقرار في جنوب كردفان. ورغم أنّ تركيز النزاع كان في الخرطوم ودارفور، إلا أنّ جبال النوبة لم تكن بمنأى عن تداعياتها، حيث أدّى الصراع إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، وتُعطل الأنشطة الزراعية، وعرقلة وصول المساعدات، ممّا عمّق من انعدام الأمن الغذائي كما يبيّن هذا التقرير.

جبال النوبة/جنوب كردفان في السياق: الحرب الحالية في السودان

مثّلت الحرب الحالية في السودان بدايةً لارتكاب المزيد من الفظائع في جنوب كردفان. ففي يونيو ٢٠٢٣، وصل القتال إلى المناطق الغربية من جبال النوبة، وتصاعد إلى معارك ضارية حول كادقلي والدلنج، بانضمام قوات الدعم السريع إلى القتال. وإضافة إلى ذلك، شنت قوات الدعم السريع بحلول نهاية ديسمبر ٢٠٢٣ هجومًا على محلية هبيل في جنوب كردفان. وتعرضت قرى التردا، والتنقل، ووطأ، وفيو، والزلطاية، وقردود أبو الضاكر لهجوم عنيف من قوات الدعم السريع، ممّا أسفر عن مقتل العديد من المدنيين، بينهم نساء وأطفال. وأحرقت المنازل، وتم حرق قرى فيو والزلطاية ورجول التبلدي بالكامل. كما نُهبَت الممتلكات والمحاصيل والماشية.

وأفضت هذه الأحداث إلى اندلاع موجة نزوح حادة، بلغ إجماليها ٩,٨٩٤ نازحًا (١,٥٩٦ عائلة)، وأبلغ عن فقدان ٥٢ شخصًا. وفي ٩ فبراير ٢٠٢٤، شنت قوات الدعم السريع هجومًا عنيفًا آخر على القرى المأهولة بمجتمعات النوبة الزراعية المسالمة في منطقتي التنقل والزلطاية، وأسفر هذا الهجوم عن مقتل سبعة (٧) شبان واختطاف ثلاث عشرة (١٣) فتاة.١٦ ووفقًا لتقارير لاحقة من نشطاء محليين، تم اقتياد الفتيات، اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٧ و ٣٠ عامًا، إلى محلية القوز، وهي منطقة تقع تحت سيطرة قوات الدعم السريع.

وبحسب تقرير هيومن رايتس ووتش،١٧ اغتصب مقاتلون من قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها تسع وسبعين (٧٩) امرأة وفتاة، وأخضعوهن للاستعباد الجنسي المستمر منذ سبتمبر ٢٠٢٣ حتى تاريخه. وكانت معظم الجرائم الموثقة كانت عمليات اغتصاب جماعي وقعت منذ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، في مدينة هبيل وما حولها،١٨ وفي قاعدة لقوات الدعم السريع، وشملت أيضًا ضحايا وناجيات من بلدة فيو، التي تبعد حوالي ١٧ كيلومترًا جنوب محلية هبيل.

وعقب ذلك شهدت مدينة الدلنج أيضًا عنفًا واسع النطاق. إذ شنت قوات الدعم السريع حملات انتقامية ردًا على إعدام القوات المسلحة السودانية لأفراد من صفوفها اتهموا بالعمل مخبرين لقوات الدعم السريع في الدلنج. وتضمنت الحملة الانتقامية القتل

١٥ «استمرار فظائع قوات الدعم السريع في جنوب كردفان وجبال النوبة.» (شبكة صيحة، ٢٠٢٤) على الرابط:

<https://sihanet.org/rsf-atrocities-persist-unabated-in-south-kordofan-and-nuba-mountains>

١٦ المصدر السابق.

١٧ «السودان: مقاتلون يغتصبون النساء والفتيات ويحتجزونهن رقيقًا جنسيًا.» (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٤) على الرابط:

<https://www.hrw.org/news/2024/10/15/sudan-fighters-rape-women-and-girls-hold-sex-slaves>

١٨ «السودان: جرائم حرب في جنوب كردفان.» (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٢٤) على الرابط:

<https://www.hrw.org/news/2024/10/10/sudan-war-crimes-south-kordofan>

والاستهداف العرقي للمدنيين في الدلنج. ووفقاً لمصادر «مشروع عدالة» على الأرض، بين ديسمبر ٢٠٢٣ وديسمبر ٢٠٢٤، اعتدت قوات الدعم السريع على عدة نساء في الدلنج، وإن كانت الأعداد غير مؤكدة على وجه الدقة.

وخلال النصف الأول من يناير ٢٠٢٤، كشفت شهادات شهود عيان ومقاطع فيديو من مصادر مفتوحة تمت مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي -من ضمنها بعض المقاطع التي نشرها أفراد من قوات الدعم السريع أنفسهم- أنَّ قوات الدعم السريع كانت ترتكب جرائم حرب مروعة وعنفاً جنسياً مرتبطاً بالنزاع، ضد النساء والفتيات، في جميع أنحاء الولاية. وقد وقعت هذه الجرائم في الدلنج، وهبيلا، وريف هبيلا، وقرى الجبال الست (كرورو، الكدرو، كرتالا، الدباتنا)، بالإضافة إلى كلدقي كافير، ولقاوة، وأبو جنوك، والعباسية، والزلطاية، والتنقل، ووطا، وقرودود أبو الضاكر، ومناطق أخرى.

الموثق من أنماط وحالات العنف ضد النساء والفتيات وغيرهن من المدنيين

العنف الجنسي

استطعنا من خلال هذا التقرير التوثيق للعديد من حالات العنف الجنسي في جبال النوبة/جنوب كردفان، حيث تنوعت أنماط العنف الجنسي، من اعتداءات في الطرقات والمزارع إلى الاختطاف والاستعباد الجنسي. ولا تمثل الحالات التي وثقناها سوى قمة جبل الجليد، إذ لا تزال كثير من الحوادث غير موثقة لعدة أسباب، أبرزها صعوبة الحصول على المعلومات بسبب ثقافة العار السائدة أو لصعوبة التواصل مع الضحايا حيث أنَّ الكثير من هذه الفظائع ارتُكبت في قرى تفتقر إلى الخدمات الأساسية مثل الوصول إلى الإنترنت أو الاتصال الهاتفي.

في الفترة بين مايو ٢٠٢٣ ويناير ٢٠٢٥، تمكن مشروع عدالة -عبر شبكات المتطوعات والمتطوعين- من توثيق ما يقرب من ثلاث وعشرين (٢٣) حالة عنف جنسي في جنوب كردفان. ومن بين هذه الحالات اختطاف واغتصاب إحدى عشرة (١١) امرأة—ثمانية (٨) منهن من قرية التنقل وثلاث من مدينة الدلنج. وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت اثنتا عشرة (١٢) امرأة للاغتصاب والضرب والإهانة اللفظية، ثلاث (٣) من هذه الحالات كانت من محلية القوز (الدبيبات)، وواحدة من العيارا، وأربع (٤) من حجر جواد، وأربع (٤) من الدلنج.

كما تم توثيق خمس (٥) حالات أخرى تعرضن للاعتداء الجسدي مصحوباً بشتائم عنصرية—اثنتان (٢) من الناجيات من لقاوة وثلاث (٣) من الدلنج. كما وردت تقارير عن ثماني عشرة (٨) حالة اختطاف من مدينة الدلنج، وثق مشروع عدالة أربع (٤) منها حتى الآن.

الاختطاف

تم اختطاف العديد من النساء والفتيات من قبل قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها. استطعنا توثيق عدد من الحالات في قريتي التنقل والدلنج، حيث يتم اختطاف النساء وأخذهن إلى محلية القوز، وتعرضن لجميع أنواع الانتهاكات وأجبرن على العيش في ظروف مروعة.

في ١١ ديسمبر ٢٠٢٣، تعرضت امرأتان (تبلغان من العمر ٥٠ و ٣٠ عاماً) للاعتداء بالقرب من مزارع لقاوة، بالقرب من مقبرة السرف، على أيدي ثمانية (٨) رجال ملثمين يرتدون زي قوات الدعم السريع. تعرضتا للجلد والضرب بأعقاب البنادق على الظهر والرأس، وشتائم عنصرية، وإيذاء لفظي خلال الهجوم الذي استمر ست ساعات (من ٩ صباحاً إلى ٣ مساءً).

وفي يوم الجمعة، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٤، قامت مجموعة من خمسة عشر (١٥) فرداً مسلحاً من قوات الدعم السريع باختطاف أكثر من ثماني عشرة (١٨) امرأة، بينهن مُسنّات. ووقعت الحادثة بالقرب من منطقة حجر الدليب على مشارف الدلنج -تحديداً شمال المدينة- بالقرب من الحدود مع الدبيبات حيث يقع مقر قيادة قوات الدعم السريع لجنوب كردفان. وقد اتُهمت النساء بالتخابر والتجسس وتعرضن لضروب مختلفة من الانتهاكات، منها محاولة اغتصابهن، وتهديدن بحرقهن أحياء. وقد وقعت الحادثة بينما كنّ في طريقهن للاحتطاب وجمع الفاكهة البرية. وأطلقت قوات الدعم السريع سراحهن في اليوم التالي، وفور عودتهن إلى الدلنج، أخذتهن الاستخبارات العسكرية فوراً للتحقيق معهن.

وفي ١٤ مارس ٢٠٢٤، اختُطفَت ثمان (٨) نساء تتراوح أعمارهن بين ١٧ و٤٣ عاماً أثناء سفرهن عبر منطقة ريفية في هيبلا. وتعرض بعضهن للاغتصاب والضرب والتهديد تحت تهديد السلاح. وأطلق سراحهن لاحقاً بعد مفاوضات بين شيخ قرية محلي وقائد من قوات الدعم السريع.

وفي الدلنج، تم الإبلاغ عن حالات متعددة من الاعتداءات العنيفة على يد أفراد يشتبه في انتمائهم لقوات الدعم السريع. وفي ١٠ نوفمبر ٢٠٢٣، احتُجزت امرأة تبلغ من العمر ٢٦ عاماً مدة أربعة (٤) أيام داخل منزلها في حي المعاصر، حيث تعرضت للضرب بالأيدي وبأعقاب البنادق والتهديد بالقتل. كما أبعدت قسراً عن رضيعها البالغ من العمر أربعة أشهر. كان المهاجمون خمسة (٥) مسلحين ينتمون إلى قوات الدعم السريع.

الاعتداءات على الطرقات والهجمات على الأطفال والاختطاف

في ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٤، اعتدى أربعة (٤) جنود من قوات الدعم السريع على ثلاث (٣) نساء، أعمارهن ٢٣ و٤٥ و٥٥ عاماً، حوالي الساعة ٨:٠٠ صباحاً في منطقة حجر الدليب، حيث تعرضت اثنتان منهن للضرب، وواجهت الثالثة محاولة اغتصاب، مع توجيه إساءات لفظية عنصرية لهن. وبالإضافة إلى ذلك، اختُطفَت قوات الدعم السريع واعتدت على ثلاثة (٣) أشقاء—تتراوح أعمارهم بين ٦ و١٢ عاماً، بينهم طفلة، من قرية سلجي في جنوب كردفان أثناء جمعهم للفاكهة البرية بالقرب من بلدة الدبيبات، حيث تم احتجازهم مدة ستة (٦) أيام قبل إطلاق سراحهم.

وفي يوم الجمعة الموافق ١ أكتوبر ٢٠٢٥، تعرض طفل يبلغ من العمر ١٣ عاماً للاعتداء في أثناء جمعه الفواكه البرية في منطقة حجر الجواد جنوبي مدينة الدلنج، وهي منطقة تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان، حيث تعرض الطفل للاغتصاب تحت تهديد السلاح والضرب على أيدي جنود تابعين للحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال. كان الجاني مسلحاً ببندقية AK-٤٧، ويرافقه شخصان آخران أحدهما مسلح ببندقية AK-٤٧ والآخر بسلاح رشاش.

وفي نفس المنطقة، اغتُصبت امرأة تبلغ من العمر ٤٥ عاماً على أيدي قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان/شمال. وقع الاعتداء تحت تهديد السلاح، إذ تعرضت الضحية للعنف الجسدي والضرب أثناء جمعها للفواكه البرية على مشارف قرية حجر الجواد.

وفي الدلنج، تم توثيق ثلاث (٣) حالات اغتصاب. إذ تعرضت نساء أعمارهن ٢٥ و٢٨ و٧٤ عاماً للاعتداء الجنسي في ١٤ يوليو ٢٠٢٤، في مزرعة على مشارف المدينة، حيث احتُجزن يوماً كاملاً على أيدي ثمانية (٨) من أفراد قوات الدعم السريع. وأطلق سراح المرأة البالغة من العمر ٧٤ عاماً بعد أن صرخت بشكل هستيري أثناء الاعتداء وتمكنت من تنبيه القرية لإنقاذ المرأتين الأخريين.

وفي ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٣، تعرضت امرأة تبلغ من العمر ٤٥ عاماً من كتلا للاغتصاب والضرب على أيدي أربعة (٤) من

أفراد قوات الدعم السريع في حجر الدليب، بالقرب من الدلنج، الساعة ٨ صباحًا.

الاستهداف العرقي للمدنيين

استُهدفت النساء والفتيات من مجتمعات النوبة كجزء من حملة عنف عرقي تهدف إلى ترهيب هذه المجموعات السكانية وإخضاعها؛ إذ إن جميع حالات الاغتصاب المؤقتة التي شملت النساء والفتيات—لا سيما بين المجتمعات الزراعية والنازحات في مناطق مثل التنقل والزلطاية وهيبلا ولقاوة والدلنج—قد استهدفت مجموعات النوبة حصراً. وهذا نتيجة لإرهاب والتمييز والمضايقات القائمة على العرق التي ارتكبتها الميليشيات العربية في عهد نظام البشير، والتي تستمر تحت قيادة قوات الدعم السريع حتى يومنا هذا، مستهدفة بشكل منهجي القبائل غير العربية.

ففي ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٤، هاجمت قوة من الدعم السريع تتألف من ثلاث (٣) عربات دفع رباعي محملة بأسلحة ثقيلة مشاريع زراعية في قرى كرورو وكافير والكرورو. وقتل المهاجمون ثلاثة (٣) شبان ونهبوا ممتلكاتهم.

وفي حادثة منفصلة في مارس ٢٠٢٤، اعتدت قوات الدعم السريع على مجموعة من المدنيين من قرية كرورو كانوا مسافرين إلى ولاية شمال كردفان (محمية الرهد). وأسفر الهجوم عن مقتل شخصين (٢) ونهب ممتلكاتهم أثناء عبورهم طريق قرية السلامة.

تشكل هذه الاعتداءات المتكررة لقوات الدعم السريع ضد المجتمعات الزراعية في جبال النوبة استراتيجية متعمدة لتجويع المجموعات السكانية، باستخدام الجوع كسلاح لإخضاع المجتمعات الزراعية غير العربية.

عقب الهجوم الأخير للحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال على كادقلي في ١١ أغسطس ٢٠٢٣، والذي أتاح لها فرض سيطرتها على القطاع الشرقي من المدينة لأكثر من عام ونصف، اندلعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال في الساعات الأولى من يوم ٣ فبراير ٢٠٢٥، الساعة ٦:٠٠ صباحًا. واستخدمت الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال المدفعية الثقيلة أثناء الاشتباك، مما أسفر عن مقتل ما يقرب من واحد وأربعين (٤١) مدنيًا، بينهم تسع وعشرون (٢٩) امرأة وطفلة تتراوح أعمارهن بين ١٠ و ٦٥ عامًا. كما خلف الهجوم حوالي ثمانية وأربعين (٤٨) مدنيًا مصابًا، واحد وثلاثون (٣١) منهم نساء وطفلات تتراوح أعمارهن بين ٣ و ٥٤ عامًا.

تقليص الحيز المدني

في ٢١ أبريل ٢٠٢٥، أصدر مفوض العون الإنساني فضل الله عبد القادر أبو كندي توجيهًا رسميًا يقضي بالتعليق الفوري لأنشطة عشرين (٢٠) منظمة وطنية ودولية تعمل في ولاية جنوب كردفان. وتشمل المنظمات المتضررة مجموعات تعمل في مجالات الإغاثة الطارئة، والدفاع عن حقوق المرأة، وبناء السلام، والمبادرات التنموية.

وقبل أسبوعين من هذا القرار، صعدت السلطات في الدلنج من وتيرة القمع باعتقال أحد أعضاء «غرفة طوارئ الدلنج»—وهي مبادرة مجتمعية يقودها متطوعون—للتحقيق معه. ومثل هذا إشارة واضحة على تزايد العداء تجاه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ونزيرًا بقرار التعليق الأوسع نطاقًا.

وبعد ذلك، يوم السبت ٣ مايو ٢٠٢٥، اعتقلت الاستخبارات العسكرية أربعة (٤) أعضاء من «غرفة طوارئ كادقلي المركزية». وجاءت هذه الاعتقالات لنشاطات المجتمع المدني وحظر المنظمات الإنسانية في خضم أزمة متفاقمة، إذ تعتمد المجتمعات المحلية اعتمادًا كبيرًا على هذه المجموعات للحصول على الغذاء والمساعدات الطبية وخدمات الحماية.

يشكل هذا القرار جزءًا من استراتيجية أوسع لقمع الأصوات المعارضة، وعرقلة آليات المساءلة، وترسيخ السيطرة في المناطق المتضررة من الأزمات. وما لم يتم التصدي لهذا النهج، فمن المرجح أن يمتد إلى مناطق أخرى في السودان، مما يشكل تهديدًا خطيرًا لسلامة المدنيين واستقرار البلاد.

تمثل الفظائع المستمرة والاستهداف المتعمد للمدنيين—ولا سيّما النساء—في جنوب كردفان مواصلةً لحملة العنف الوحشية ضد المدنيين في جميع أنحاء السودان، وخاصة في جنوب كردفان، حيث ارتفعت هذه الأعمال بشكل منهجي إلى مستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وربما حتى الإبادة الجماعية. وبالمناسبة، سبق للمفوض أن عمل إلى جانب أحمد هارون، المطلوب من المحكمة الجنائية الدولية بتهم ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية في دارفور.

لقد عانت جنوب كردفان منذ اندلاع الحرب من فظائع لا حصر لها، وتحوّلت إلى منطقة غير آمنة للنساء، اللواتي يواجهن استهدافًا مستمرًا بالاستعباد الجنسي وغيره من الفظائع التي ترتكب في حقهن.

وقد أدّت الحرب إلى تحول كبير في محلية القوز -وبالأخص مدينة الديببات، التي تبعد حوالي ٦٠ كيلومترًا عن الدلنج- لتصبح مدينة أشباح تُرتكب فيها جميع أشكال الانتهاكات ضد النساء بشكل منهجي. إذ يتم الآن اختطاف النساء من مناطق أخرى واقتيادهن إلى هذه المدينة، التي انزلقت إلى فوضى كاملة، حيث يتم انتهاك حقوق المدنيين بشكل وحشي وإخضاعهم بجبروت السلاح، وحسب مصادر محلية تم تهجير بعض المجموعات التي عاشت في المنطقة من زمن بعيد ومن ضمنهم قبيلة كنانة. وقد أصبحت المدينة حاليًا تحت رحمة الميليشيات، حيث لا أمن ولا أمان للنساء. ومع تصاعد حالات الاغتصاب، ارتفعت أيضًا حالات الإجهاض غير الآمن—مما أدى إلى وفاة عديد من النساء، وفقًا لمصادر محلية. وقد أدى هذا أيضًا إلى ظهور الأمراض المنقولة جنسيًا مثل الإيدز.

ومع التدهور المستمر للأوضاع في المدينة، حاول العديد من المواطنين الفرار والنجاة بحياتهم، إلا أن السلطات فرضت قيودًا لمنع المواطنين من مغادرة المدينة وإجبارهم على البقاء باستخدام القوة. وفي غضون ذلك، ضُرب تعقيم إعلامي كامل على وضع المدنيين، مما يتركهم بالكامل تحت رحمة قوات الدعم السريع محتجزين كرهائن في مدينتهم. هذا ويتطلب الوضع في جنوب كردفان تدخلًا عاجلاً لوقف الانتهاكات المنهجية ضد المدنيين. لقد حان الوقت لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب ومحاسبة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا.

إن اختطاف النساء والفتيات في محلية هيبلا وأرياف جنوب كردفان لا ينفصل عن تاريخ الممارسات الشنيعة لمليشيا الدعم السريع والمليشيات القبلية وتاريخها المعروف في ارتكاب الفظائع ضد المجتمعات المستقرة في تلك المناطق لعقود من الزمان تحت رعاية المؤتمر الوطني ونظام البشير، والذي مكّن الميليشيات القبلية وقنّ وجودها بتشكيل الدعم السريع؛ حيث تمددت الانتهاكات في أعقاب حرب ١٥ إبريل ٢٠٢٣. ويشكل التحالف السياسي المبرم في نيروبي بين الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال بقيادة الحلو وقوات الدعم السريع تهديدًا وجوديًا خطيرًا لأرواح المدنيين العزل في منطقة جبال النوبة/جنوب كردفان، ولا سيّما النساء والفتيات.^{١٩} فهذا الاتفاق ليس مجرد تحالف عسكري،^{٢٠} بل هو ائتلاف يجمع بين طرفين عسكريين

١٩ «الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال وقوات الدعم السريع تشكّلان تحالفًا في نيروبي: تداعيات ذلك على الحرب الأهلية في السودان». (تحليل الأمن الأفريقي، ٢٠٢٥)، على الرابط:

<https://www.africansecurityanalysis.org/updates/splm-n-and-rsf-forge-alliance-in-nairobi-implications-for-sudan-s-civil-war>

٢٠ «تطورات سياسية تهدد بإعادة إشعال القتال في جبال النوبة». (سودان وور مونيتور، ٢٠٢٥)، على الرابط:

<https://sudanwarmonitor.com/p/splm-rsf-nairobi-conference>

لهما تاريخ طويل من انتهاكات حقوق الإنسان، ممّا ينذر بتصعيد مروع للعنف المنهجي ضد السكان الأبرياء والنساء بشكل خاصّ.

فمن ناحية، تمتلك قوات الدعم السريع تاريخاً معروفاً من الفظائع، بما في ذلك المجازر الممنهجة التي ارتكبتها مؤخراً في منطقة هببلا، والتي راح ضحيتها المئات من النساء والمدنيين. ومن ناحية أخرى، فإن الحركة الشعبية-شمال متورطة في انتهاكات صارخة، كالأحداث الأخيرة في منطقة حجر الجواد وكذلك أحداث أحياء أبوزيد والمطار في مدينة الدلنج في العام ٢٠٢٤.

وتتعرض النساء في جبال النوبة الآن لخطر مضاعف في هذا السياق، إذ يتعرضن لأهوال العنف الجنسي المنهجي والاختطاف والاستعباد المنظم. إنّ المشاهد المروعة التي شوهدت في محلية هببلا -بما في ذلك الاغتصاب واسع النطاق والاستعباد الجنسي- إنما هي نموذج مصغر لما ينتظر النساء والفتيات والمدنيين في جميع أنحاء جنوب كردفان إذا ما تعزز هذا التحالف العسكري.

وبينما توضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير، تستمر الفظائع بلا توقف، إذ لا تزال النساء في جنوب كردفان/جبال النوبة يعانين من القتل والاغتصاب والتعذيب. وتمثّل أعمال العنف الجنسي هذه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ممّا يؤكد الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات دولية حاسمة لحماية المدنيين وتحقيق العدالة.

لقد وصلت الحالة الإنسانية في جنوب كردفان/جبال النوبة إلى مستوى حرج بسبب تصاعد العنف والقيود الشديدة المفروضة على الوصول إلى المساعدات الإنسانية. ففي الفترة ما بين ١٢ و١٤ يونيو ٢٠٢٥، فرّ ما يقرب من ١١,٠٠٠ شخص من عشر (١٠) قرى في محلية القوز، لينضموا إلى أكثر من ٩,٠٠٠ نازح سابق منذ أواخر مايو ٢٠٢٥. ولجأ الكثيرون إلى شيكان (شمال كردفان) وأجزاء أخرى من جنوب وغرب كردفان، على حين يواجه الذين لم يفرّوا ظروفاً قاسية.

والآن تقع كادقلي والدلنج تحت حصار مسلّح على يد كل من قوات الدعم السريع والحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال (جناح الحلو)، ممّا أدى إلى نهب منهجي وترويع للمدنيين وإغلاق للطرق وعرقلة للمساعدات الإنسانية. ويواجه الآن أكثر من مليوني (٢) مدني خطر فقدان ضروريات الحياة الأساسية -المأوى والغذاء والمياه النظيفة والدواء- مع ورود تقارير عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ومن ثمّ يؤكد مشروع عدالة على الحاجة الملحة للوصول غير المقيد لحماية السكان النازحين والمحاصرين، محذراً من عواقب كارثية إذا ظلّ وصول المساعدات محظوراً.

إنّ صمت المجتمع الدولي وتقاعسه عن مواجهة هذه الفظائع يمثّل تشجيعاً ضمنيّاً لهذه القوات على مواصلة جرائمها. لقد حان الوقت لرفع الصوت عاليّاً: حياة آلاف المدنيين-ولا سيّما النساء والأطفال- معلقة بخيط رفيع، وكل تأخير في التحرك يعني المزيد من الضحايا الأبرياء.

التوصيات

يشكل ما يحدث في جبال النوبة/جنوب كردفان تطهيراً عرقياً منهجياً، إذ تُستخدَم أجساد النساء والفتيات كأدوات في حملة الإبادة هذه. ولذلك، ندعو المجتمع الإقليمي والدولي، وخاصةً الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الرئيسيين في التنمية والمساعدات الإنسانية إلى:

١. التدخل العاجل في السودان وتحديداً في جبال النوبة/جنوب كردفان لوقف الفظائع المستمرة في المنطقة. فبموجب ميثاق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، يتماشى هذا مع المسؤولية الجماعية عن الحماية، مع الأخذ في الاعتبار عدم قدرة حكومة السودان أو عدم رغبتها في حماية المدنيين بشكل كافٍ خلال هذا النزاع. وبموجب القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، تنص المادة ٤ (ح) على هذه السلطة الجماعية.
٢. العمل على تحقيق وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى اتفاق سلام شامل بين الأطراف المتحاربة.
٣. تعزيز وجود قوات حفظ السلام الدولية في المنطقة بتفويض واضح لتوفير حماية للمدنيين، ولا سيما للنساء والأطفال الذين يواجهون العنف الجنسي والاستهداف العرقي. فضلاً عن ذلك، ندعو إلى إنشاء مناطق آمنة للمدنيين الذين يعيشون تحت تهديد العنف المستمر.
٤. إجراء تحقيقات مستقلة وشاملة في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ارتكبت في المنطقة، بما فيها العنف الجنسي والاستهداف العرقي.
٥. إنشاء آلية دولية بقيادة أفريقية أو محكمة لمعالجة الفظائع المرتكبة، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، والتي من شأنها محاسبة الجناة، سواء من قوات الدعم السريع أو القوات المسلحة السودانية أو الميليشيات المتحالفة الأخرى، ووضع حد للإفلات من العقاب.
٦. فرض عقوبات دولية محدّدة الهدف، على جميع الأطراف المتورطة في الانتهاكات المنهجية ضد شعب جبال النوبة، بما فيها:
 - القوات المسلحة السودانية على الفظائع الموثقة التي ارتكبتها بين عامي ٢٠١١-٢٠١٦؛
 - الانتهاكات التي ارتكبتها جناح الحركة الشعبية لتحرير السودان-شمال (بقيادة الحلو) في أعقاب حرب ٢٠٢٣؛
 - الانتهاكات المنهجية المستمرة من قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها.
٧. دعم منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية العاملة في جنوب كردفان من خلال تأمين مسارات آمنة للمساعدات الإنسانية وتمكين الجمعيات القاعدية التي توثق الانتهاكات، وتقديم الدعم للناجين، وتوفير الحماية لنشطاء حقوق الإنسان والصحفيين الذين يكشفون الانتهاكات، بما في ذلك توفير خدمات شاملة للضحايا مثل الرعاية الطبية والنفسية للناجيات من العنف الجنسي، وخدمات الصحة الإنجابية، وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي، إلى جانب إنشاء مراكز آمنة للناجيات تقدم إعادة التأهيل من الصدمات، والمساعدة القانونية لمتابعة العدالة، والوصول إلى خدمات الاتصالات مثل الإنترنت لمعالجة التعتيم الإعلامي في هذه المنطقة.
٨. زيادة الاهتمام الإعلامي والدولي بالأزمة الإنسانية في جنوب كردفان/جبال النوبة، مع ضمان التوثيق المستمر للانتهاكات. وتشجيع المنظمات الدولية على إصدار تقارير دورية عن الوضع في المنطقة لضمان استقرار الضغط الدولي.

الخاتمة

هذا التقرير -الذي أعده مشروع عدالة- يتقصّى العنف الجنسي المنهجي المرتبط بالنزاع، ضدّ النساء والفتيات، إلى جانب الاستهداف العرقي للمدنيين في منطقة جبال النوبة/جنوب كردفان في السودان على يد قوات الدعم السريع بين أبريل ٢٠٢٣ ويناير ٢٠٢٥. ويستعرض هذا التقرير الخلفية التاريخية للعنف في هذه المنطقة، والذي استمر منذ عهد نظام البشير ويضعه في سياق الحرب الحالية في السودان. ومن خلال ذلك، ينظر التقرير في حلقات الإفلات من العقاب المستمرة، التي كانت قائمة وساهمت في تغذية العمليات الحالية من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وربّما الإبادة الجماعية، الموجهة ضد المدنيين في هذه المنطقة. ويكشف هذا التقرير بشكل مُعمّق عن أنماط وحالات مُوثّقة من العنف الجنسي والاختطاف والاعتداءات على الطرقات والاستهداف العرقي وتضييق المساحات المدنية، التي ارتكبتها قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها والجهات الفاعلة الحكومية التي تعزز هذه الانتهاكات. ويختتم التقرير بتوصيات محددة بشأن كيفية تدخل الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية بالغة الأهمية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وشركاء التنمية، لحماية حياة المدنيين في جنوب كردفان. وفي ظلّ وجود مستويات مهولة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن الغذائي ومحدودية الوصول إلى المأوى والمياه النظيفة والدعم الطبي والنفسي والاجتماعي في سياق يتزايد فيه النزوح، وفي ظلّ تعتيم إعلامي مكثف، وعنف مستشرٍ ضد النساء والفتيات، يُجسّد هذا التقرير الصرخات المكبوتة لشعب هذه المنطقة لكي يُرى ويُسمَع وينال المساعدة بالسرعة الذي يستحقها.



VOICES FOR JUSTICE & HOPE FOR SUDAN

للتواصل مع مشروع عدالة:
adalap9@gmail.com